

المحاضرات المتبقية في مادة المراجعة البنكية ( سنة ثالثة مالية بنوك وتأمينات) د. حسبية سميرة

المحاضرة رقم 06: (أنواع الأخطاء التي يمكن اكتشافها من قبل المدقق)

الأخطاء والغش والمخالفات المصرفية:

يتعرض البنك التجاري إلى معوقات في الأداء المصرفي، والمتمثلة في بعض الأخطاء، أعمال الغش والمخالفات المصرفية، لذا وجب على الجهة الوصية إحكام الرقابة الخارجية من وضع القوانين المسيرة للواقع ، بالإضافة إلى طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي.

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي، يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات بدء من التسجيل وانتهاء بالقوائم المالية النهائية، وإلى تنقل هذه البيانات بين أيدي كثيرة تقوم بالتسجيل (عدة موظفين)، الترحيل والتصيد، إعداد ميزان مراجعة، إجراء التسويات الجردية وعرض نتائج العمليات المتعددة في الحسابات والقوائم المالية الختامية..

**1-أسباب ارتكاب الأخطاء:**

إن وقوع الأخطاء بالسجلات المحاسبية يرجع إلى إما الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجبة الإتباع في تسجيل، تبويب وترحيل وعرض البيانات المحاسبية المختلفة، وإما السهو وعدم العناية والإهمال من طرف مسيري قسم المحاسبة، في أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم.

بالإضافة إلى أسباب متعددة لارتكاب الأخطاء منها الرغبة في اختلاس بعض موجودات البنك، محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق ومحاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أغراض معينة، كالتهرب الضريبي مثلا.

وهكذا يمكن القول أن البيانات المحاسبية معرضة للخطأ والغش من جهات عدة، والأسباب متباينة، وهي في نفس الوقت ضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل الجهات المستخدمة لها، ومن هنا يأتي دور المدقق المالي ليحلل هذا التباين، بمعنى تدقيق البيانات ومطابقتها مع واقع النشاط البنكي ليخرج برأي حول صحة القوائم المالية ككل.

**1.1-أنواع الأخطاء المصرفية:**

تقسم الأخطاء المصرفية إلى الأنواع الآتية:

**أخطاء حذف أو سهو:**

تنتج هذه الأخطاء عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفاتر القيد الأولية، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو إحداها إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ(1)، والسهو أو الحذف الكامل للقيد لا يؤثر على ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافه صعبا، ولكن هذا لا يعني استحالة اكتشاف خطأ حذف كلي، فالمراجعة المستندية وأسلوب المقارنات عبر السنوات السابقة وأسلوب المصادقات قد تكشفه لنا، أما السهو أو الحذف الجزئي فمن الطبيعي أن يكون إكتشافه سهلا لما يترتب عليه من عدم توازن ميزان المراجعة، وأن مراجعة عملية الترحيل كفيلة بإكتشاف مثل هذا الخطأ.

**أخطاء إرتكابية:**

تنتج مثل هذه الأخطاء عن الخطأ في العمليات الحسابية أو ترحيل الأرقام أو ترصيد الحسابات وما شابه، وقد يكون الخطأ الإرتكابي كليا، أي أن الخطأ الحسابي متساو في طرفي العملية، وهنا لا يتأثر ميزان المراجعة من حيث التوازن. وكذلك قد يكون الخطأ الإرتكابي جزئيا أي في أحد طرفي العملية فقط، ويؤثر هذا قطعاً على توازن ميزان المراجعة، ويمكن إكتشافه بالمراجعة الحسابية.

ومما لاشك فيه أن إستعمال أجهزة الحاسوب المتطورة كجزء من نظام الرقابة الداخلية، يقلل من حدوث الأخطاء الإرتكابية، إن لم يعمل على منعها تماماً، ذلك لأن أجهزة الحاسوب تكون مصممة ببرامج محاسبية خاصة، تسمح بالدقة والسرعة في الأداء، مع أن العنصر البشري يحتفظ بتفوقه من حيث الذكاء والتأقلم بسهولة.

### أخطاء فنية:

نتج هذه الأخطاء عن خطأ في تطبيق المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا جاءت تسميتها أحيانا بالأخطاء في المبادئ، وقد تنشأ هذه الأخطاء عن جهل أو عدم دراية من قبل موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومثل هذه الأخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة من حيث التوازن، كما قد لا تؤثر على نتيجة النشاط النهائي، كتحويل مصروف معين إلى حساب آخر خلاف الحساب الصحيح، مثل تحويل الأجر إلى حساب الإيجار، ولكن قد يؤثر بعضها على ربحية البنك، ومن الأمثلة على ذلك الخلط بين المصروفات العادية والمصروفات الرأسمالية، كاعتبار مصروفات ترميم المباني مصروفاً غير رأسمالياً أو عدم إهلاك الموجودات بنسبة كافية لمقابلة النقص في قيمتها، أو عدم تشكيل المخصصات الأخرى، كمخصص المستحقات المشكوك في تحصيلها، وغيرها بالرغم من وجود أسباب مبررة لها. وتعتبر الأخطاء الفنية من الخطورة بمكان بسبب تأثيرها على المركز المالي للبنك التجاري.

### أخطاء معوضة:

يقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها، أي الخطأ في بعضها يحو أثر خطأ البعض الآخر أو يعوضه، وبالتالي فهي لا تؤثر على ميزان المراجعة، مما يجعل اكتشافها صعباً، ولا يأتي إلا إذا بذل المدقق عناية تامة في التدقيق المستندي والحسابي، وقد تدل مثل هذه الأخطاء على عدم متانة وسلامة النظام المحاسبي المتبع في البنك التجاري. أما من حيث تأثير هذا النوع من الأخطاء على نتائج البنك ومركزه المالي، فيعتمد ذلك على طبيعة الحسابات التي ارتكبت فيها الأخطاء المتكافئة. فإذا كان التكافؤ بين خطأين في ذات الحساب فلن يكون لتلك الأخطاء أي أثر على نتائج النشاط، أما إذا كان التكافؤ في حسابين مختلفين فإن ذلك يقود إلى خطأ في صحة رصيدها مما يترتب عليه تأثير على نتيجة النشاط أو المركز المالي، فإذا ما سجل المحاسب عملية معينة كمنح قرض بقيمة 500000 دج وهي في الأصل 5000000 دج فإن مثل هذا الخطأ لا يكون له تأثير على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤدي بالتأكيد إلى تخفيض الفوائد المحسوبة، وكذا التأثير على نقدية البنك أي الصندوق في نهاية الفترة، لكن مثل هذه الأخطاء سرعان ما يتم اكتشافها لعودة المقترض من أجل تسديد ديونه مرفقا بالوثائق الثبوتية، لتتم عملية التسوية.

## 2.1. الغش:

يعرف الغش على أنه كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس وخيانة الأمانة. ترتكب مثل هذه الأخطاء العمدية نتيجة التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس، أو بقصد إساءة استعمال أحد الموجودات كإثبات مدفوعات وهمية، في الدفاتر والسجلات واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة البنك، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف العمال، وعدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها واستخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزينة.

### إخفاء الأخطاء والغش:

قد يحاول المحاسب ماسك الدفاتر أحيانا إخفاء جهله وعدم كفاءته بارتكاب خطأ عمدي ولكن بحسن نية، والمثال على ذلك محاولة موازنة ميزان المراجعة صورياً بتغيير قيم بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام الإدارة.

### أمثلة على المخالفات المصرفية:

تتلخص أهم المخالفات المصرفية في النقاط الآتية:

- منح الائتمان بمبالغ كبيرة لعملاء بدون موافقة الجهة الوصية
- منح الإدارة العليا قروض سكنية بمبالغ طائلة وبفائدة متدنية، دون الحصول على ترخيص من الجهة الوصية.
- تجاوز سقفوف الائتمان المحددة وعدم التقيد بالنسبة المقررة من الجهة الوصية
- إبرام اتفاقيات، رتبت التزامات على البنك مع أشخاص وشركات معروفين بسوء سمعتهم المالية وهم على وشك الإفلاس
- اصطناع الودائع الوهمية بقصد التغطية على اختلاسات قد حدثت .
- منح كفالات بمبالغ كبيرة للعملاء بدون موافقة الجهة الوصية
- إصدار كفالات بمبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية دون أي توثيق لها بالقيود والسجلات ودون معرفة موظفي القسم المعني باستثناء الإدارة العليا والمتعاملين معها في هذا المجال.
- المضاربة بالعملات الصعبة مقابل الدينار وحساب الإدارة العليا والمتعاملين معها .
- فتح إعتمادات مستندية وبدون وجود بضاعة مستوردة أو عمليات تجارية حقيقية
- الدخول في المعاملات غير المرخص بها للبنوك التجارية كالمضاربة على الأسهم والعقارات.
- إثبات قيود غير صحيحة في السجلات والدفاتر غير مؤيدة بالأوراق والمستندات الثبوتية الصحيحة
- إنشاء قيود وهمية واستعمال حسابات وهمية لا وجود لها أو إتلاف بعض الأوراق والسجلات وإجراء عكس بعض القيود للتضليل
- تنفيذ بعض العمليات المصرفية الخارجية بأساليب معقدة ومتشابكة بحيث يصعب متابعتها من قبل المفتشين ومراقبي الحسابات

### مدى مسؤولية المدقق في اكتشاف الخطأ والغش:

إن مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء والغش تكون نسبية نتيجة اعتماد التدقيق على أساس العينات الإحصائية في اكتشاف الأخطاء والغش، ولدى مزاوله المدقق لنشاطه يجب أن يتميز بالحذر المهني، أما ما تحويه الدفاتر من غش محكم الأطراف لم تكشفه عملية التدقيق هذه فلا يعتبر مسؤولاً عنه، ولكي يزيل المدقق شكه باليقين والقناعة بعدم وجود خطأ أو غش لابد من أن يزيد من حجم العينة أو نطاق الاختبارات.

**مراحل التدقيق:** يتطلب تنفيذ عملية التدقيق المصرفي مجموعة من المراحل يمكن اختصارها فيما يلي:

**1- المرحلة التمهيديّة أو مرحلة التعرف على المؤسسة:** وهذا من أجل تفهم القيود المحاسبية الخاصة بالبنك و كيفية إعداد برنامج مراجعته خاصة وأن نشاط البنك يتضمن تقديم خدمات مقابل عمولات. يضع المدقق برنامج للمراجعة يشمل خطة عمل لتحقيق الأهداف المسطرة، تتضمن مراحل التنفيذ وخطواته ونوعية العمل الذي يتعين أدائه في كل مرحلة، عدد القائمين بالتنفيذ، توزيع العمل، المدة الزمنية لعملية المراجعة.

**-مرحلة فحص وتقييم الرقابة الداخلية:** ويقصد بتقييم نظام الرقابة الداخلية هنا هو القيام بفحص انتقادي لخطط التنظيم. ولكل الطرق والأساليب المتبعة داخل البنك لحماية أصولها ومراقبة صحة المعلومات المقدمة من قبل المحاسبة، لتحديد مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية تتم عملية التقييم من خلال ما يلي:

-التأكد من الضبط الداخلي في كل قسم من الأقسام.

-التأكد من الرقابة المحاسبية على العمليات اليومية وتسجيلها في الدفاتر وإعداد موازين المراجعة.

-مرحلة فحص الحسابات والقوائم المالية وإعداد التقرير:

إن عملية المراجعة البنكية اختبارية وليست شاملة تتم بطريقة العينات، وذلك بسبب كبر حجم البنك وتعدد عملياته، كما أنها خاضعة لرقابة البنك المركزي.

## المحاضرة رقم 07 ( نظام الرقابة الداخلية) مرحلة فحص وتقييم الرقابة الداخلية وهي اهم مرحلة في التدقيق

**ماهية نظام الرقابة الداخلية:** يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا بالغ الأهمية في أي مؤسسة لما يتضمنه من أهداف رئيسية، لذا وجب توفر مجموعة من المكونات الأساسية لتحقيقها.

**1-تعريف نظام الرقابة الداخلية:** تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية ، بسبب التطور الذي عرفه واختلاف المعرفين له، إلا أننا سنورد مجموعة من التعاريف الأكاديمية التي يمكن اعتمادها والأخذ بها.

**تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية:** نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة.

**تعريف اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين:** تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها، الموضوعه من طرف الإدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة ، ضمان احترام سياسات التسيير ، حماية الأصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجلة بقدر الإمكان.

**تعريف لجنة طرق المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:** تشمل الرقابة الداخلية ، الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع العاملين للتمسك بالسياسات الإدارية الموضوعه.

**تعريف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة طبقا لنص المعيار الدولي رقم 400 الخاص بالرقابة الداخلية "** :يحتوي نظام الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية ، مجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف الإدارة، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال."

هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية ، حماية الأصول ، الوقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية.

ادن نظام الرقابة الداخلية، هو عملية تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم، أن العمليات تتم حسب الخطة الموضوعه، ويقوم هذا النظام على وجود بيانات مرتدة دائمة عن الأداء الفعلي ويتم مقارنتها بالخطة الموضوعه.

هو نظام تعميم التسيير، موجه نحو التزام واحترام الإجراءات والقوانين والقواعد أو أي نشاط يؤدي إلى تحقيق مبادئ معقولة...الخ. -مجموعة ضمانات تساهم في التحكم في المؤسسة، وعليه لا بد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها، قصد الوقوف على آثارها على الحسابات والقوائم المالية.

**2-أهداف نظام الرقابة الداخلية:** من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية ، يمكن لنا استخلاص الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام والمتمثلة في:

**حماية أصول المؤسسة:** تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو حسن نية.

**ضمان صحة ودقة المعلومات:** يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصدقية والثقة في المعلومات ، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي لزيادة درجة الثقة فيها .  
**تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة:** تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة إلى زيادة درجة الفعالية وضم ان الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة ، وذلك باتخاذ قرارات داخلية سليمة بناء على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوفرة، بمعنى تنمية وتشجيع الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة .

**احترام السياسات الإدارية والالتزام بها:** تتم بلورة أهداف المؤسسة ، إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة ، ويتم إبلاغه إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية ، من خلال إصدار أوامر كتابية أو شفوية تقضي الامتثال لها والالتزام به او هذا من شأنه أن يكفل للمؤسسة تحقيق أهدافها المرسومة.  
إن تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية وتطبيق أوامر الجهة المديرة ، يسمح للإدارة بمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعية ، وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للبيانات الموضوعية ، كذلك التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وتلاعبات، وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

**3- مكونات نظام الرقابة الداخلية** يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية ، مراعاة خمس مكونات أساسية ، لا بد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية، وتمثل هذه المكونات فيما يلي:

**بيئة الرقابة:** تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من:  
**أ - عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة:** وتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة ، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي.  
**ب - عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها:** وتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة، ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة.  
**ج- تقييم المخاطر:** تتعرض أي منشأة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها) مخاطر تشغيلية ، قانونية ... الخ إذ لا بد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تخفيف حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة.  
ويمكن ذكر أهم هذه المخاطر فيما يأتي:

- مخاطر السيولة والتي تتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، - مخاطر متعلقة بالائتمان مثل فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين.

**د- أنشطة الرقابة:** تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية وتمثل هذه الأنشطة في:

-أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة،  
-أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية: وتهدف إلى إعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها،  
-أنشطة الرقابة على الالتزام: وتهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.  
**هـ-المعلومات والاتصالات:** يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليه وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات

وإعداد التقارير المالية. إن المعلومات يجب أن تتصف بالوضوح والدقة وفي مواعيد دقيقة أيضا، حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة من هذه المعلومات في وظيفتها الرقابية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

**و- المتابعة:** ويقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام. لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطته قد تصبح غير كافية أولا تصلح للتطبيق من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الإجراءات من فترة إلى أخرى.

**4- خصائص نظام الرقابة الداخلية السليم:** هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي سليم، حتى يتسنى تحقيق الاستفادة المرجوة ومن ضمن هذه الخصائص، ما يأتي:

#### **أولا - الفعالية**

يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه.

#### **ثانيا - الموضوعية**

لا شك أن الإدارة المالية، تتضمن الكثير من العناصر البشرية، ولكن مسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي أن لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية، لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية، لا موضوعية، يؤثر ذلك على الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم، لأن التقارير المقدمة من طرف مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كاف عن الوضعية المالية للمنشأة.

#### **ثالثا - الدقة**

يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية، وكذا المتابعة المستمرة، في اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية

#### **رابعا - المرونة**

حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوفر المرونة، أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسباً للموقف المتخذ، فإذا استجذت ظروف أملت تغيرا في الأهداف والخطط الموضوعية، وعلى المدير أن تتوفر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنشأة.

#### **خامسا - التوقيت المناسب**

لا بد من توافر نظام سليم، لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير، عليهم إيصالها في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فمثلا إذا تعلق الأمر بإحدى المناقصات وحصلت المؤسسة على معلومات صحيحة تتعلق بشروط دخولها في هذه المناقصات أمر لا قيمة له إذا جاء بعد إنقضاء الأجل والموعود المحدد للدخول.

#### **سادسا - التوفير في النفقات**

الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وبالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة به، لذا يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفه، فمثلا شراء نظام إلكتروني شديد التطور من أجل عمليات رقابية يمكن ضبطها باستعمال أنظمة بسيطة بأقل التكاليف لا يعتبر اقتصاديا ما دامت الفوائد المتحصل عليها لا توازي التكاليف.

## سابعا - الإستمرارية والملائمة

ونعني به اتفاق النظام الرقابي المقترح، مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه ، فعندما تكون المؤسسة صغيرة، يفضل لها أسلوب رقابة بسيط، على عكس ذلك عندما يكون حجم المؤسسة كبير يتطلب نظام أكثر تعقيدا وملائمة.

### ثامنا - التكامل

يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضا تكامل بين النظم الرقابية المستخدمة .

## 5- حدود نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية لا يقدم تأكيدا مطلقاً بل معقولاً على ضمان تحقيق أهداف المنشأة نتيجة وجود المعوقات التالية:

- 1-إساءة فهم التعليمات.
- 2 -الخطأ في التقدير.
- 3 -اللامبالاة.
- 4-عدم التركيز.
- 5-التعب.
- 6-التواطؤ.
- 7-تجاوزات الإدارة وذلك لأن الإدارة قد لا تخضع لأنواع معينة من إجراءات الرقابة، وأنه لا يجوز للمراجع الاعتماد الكلي على أدلة وقرائن النظم المعمول بها في المنشأة لعدم ضمان اكتمال ودقة السجلات، كما أن كفاءة وأمانة موظفي الرقابة الداخلية قد تتغير مما يقلل من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها.

### الاجراءات الرقابية:

إن الرقابة السليمة تعد شرطاً أساسياً لاستمرارية البنوك في السوق والتأكيد على سلامة مراكزها المالية مع تحقيق فعالية الأداء وبالتالي سلامة الجهاز المصرفي واستقراره وذلك من خلال عملية الرقابة الداخلية هي رقابة تتولى القيام بها أجهزة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك وتتجلى أهميتها من خلال فعالية طريقة أداء الرقابة الداخلية ومقوماته ولهذا الرقابة عدة أساليب نذكر منها:

- الجرد المادي المفاجئ لحزينة البنك وكذلك التحقق من الموجودات الأخرى.
- التحقق من صحة السجلات والدفاتر المحاسبية
- التحقق من كفاءة الجهاز الإداري ومدى تطبيق القرارات الصادرة عن الإدارة
- الزيارات المفاجأة لمختلف مصالح وأقسام البنك للتأكد من السير الحسن للعمل ويجب على جهاز الرقابة متابعة الأداء باستمرار والعمل على اكتشاف الثغرات وتحليل الانحرافات وتصحيحها وقت حدوثها وهي تركز على المقومات التالية:
- أن يتم تغيير المشرفين على دفتر الأستاذ وموظفي الدفاتر النقدية ومصالحة الإعلام الآلي.
- أن لا يقترب موظفي الخزنة من حسابات الزبائن
- الفصل التام بين موظفي دفاتر الأستاذ وموظفي الدفاتر النقدية والمقاصة.
- مقارنة محتويات دفتر النقدية مع ما هو مسجل في دفتر الأستاذ.
- إعطاء الإجازة السنوية لكل موظف دفعة واحدة دون انقطاع وتعويضه بموظف آخر مؤهل.

## المحاضرة رقم 08): (مقومات نظام الرقابة الداخلية )

### – مقومات نظام الرقابة الداخلية

إن الحاجة لوظيفة الرقابة، إنما تنشأ نتيجة وجود احتمال لحدوث أخطاء في تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقاً، وبالتالي يوجد ارتباط تام بين وظيفة الرقابة وكل من وظيفتي التخطيط والتنظيم، طالما أنها تصحح ما تم تخطيطه وتنظيمه، ومن خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فإنه يتضح وجود جوانب إدارية وأخرى محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم ، أين يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الأساسية الضرورية اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية.

### أولاً – المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية: يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية على مجموعة

من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءته ويمكن عرضها على النحو الموالي:

**هيكل تنظيمي كفاء:** الهيكل التنظيمي الكفاء يجب أن يتصف بالعناصر الآتية:

– أن يتم تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل، وأن السلطة واضحة ومفهومة،

– تطبيق مبدأ الفصل بين المهام خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة،

– مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلية،

– الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينهما،

– ربط الاختصاصات والمسؤوليات بالأهداف والسياسات الهامة للمؤسسة،

– تحديد المسؤولين عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث،

– تخطيط أنشطة المؤسسة وتوصيلها إلى المستويات التنفيذية في صورة تعليمات أو قواعد واجبة التنفيذ،

– وضع إجراءات واضحة ودقيقة لنشاط الرقابة وعملها في شكل خطة محددة.

**توافر الموظفين الأكفاء:** تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة، والذين تقع عليهم

مسؤولية تنفيذهم لعملهم، إذ يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، أو ترقية موظفيها الحاليين من

خلال إعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءتهم ومهاراتهم ، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى موظفي

المؤسسة، يجب التأمين على المسؤولين، عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة.

**معايير أداء سليمة:** إن وجود هيكل كفاء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية، لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس

أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها

لتصحيح هذه الانحرافات .

**مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول:** من الدعائم الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وجود مجموعة من

السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها، وتزداد أهمية هذه السياسات والإجراءات كلما

كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة لامركزي، حيث هناك بعد في المسافات بين الوحدات والسياسات

الموضوعة هي ترجمة للأهداف المخططة، بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعة وبصورة أخرى فإن

السياسة هي الهدف الذي تسعى إليه المنشأة، أما الإجراء فهو طريقة التنفيذ لهذا الهدف.

**قسم المراجعة الداخلية:** من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد، وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم

المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، وكذا التأكد



وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية.

### ثانيا - المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية:

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية التي نوجزها على النحو الآتي:

**الدليل المحاسبي:** ويعني وجود أساس سليم لتقلم بيانات إجمالية لها أهمية في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل، تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد يدويا أو إلكترونيا، وأيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية إتخاذ القرارات بواسطة إدارة المنشأة، أثناء إعداد الدليل المحاسبي يجب مراعاة العنصرين التاليين :

- أن يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات نتائج أعمال الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي،  
- ضرورة توفر حسابات مراقبة إجمالية، هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ مثل حساب إجمالي الموردين، حساب إجمالي العملاء، لأنها تساعد في إكتشاف الأخطاء غير العمدية وخيانة الأمانة ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة وقائية ضد الغش أو التلاعب، كما يمكن من خلاله أن تستعيد المؤسسة قيمة الخسائر الناتجة عن أي غش أو تلاعب من جانب موظفي المؤسسة فغالبا ما تؤمن المؤسسة مثلا : أمناء الصندوق الصرافين ضد خيانة الأمانة

**الدورة المستندية:** يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيود وأدلة الإثبات، ولذلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية، بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وأيضا ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها، كذلك ينبغي تمييز المستندات بالوضوح والبساطة في التصميم والإستخدام. إن إنشاء الدورة المستندية يمثل أساسا يجب المحافظة عليه، فلا تتم عملية الرقابة إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والصرف والشراء والبيع والتخزين، مع مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشائها.

**المجموعة الدفترية:** وفق طبيعة المنظمة وأنشطتها، تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية عند تجهيز المجموعة الدفترية، مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك، كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد سهولة الاستخدام والإطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة.

**الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة:** أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة وتسجيلها، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها، وأن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

حيث يسمح استخدام كافة الوسائل الآلية توفير ما يأتي: - دقة وسرعة المعالجة، - سهولة الحصول على المعلومات،  
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة، - توفير الوقت، تدعيم العمل بكفاءة، نقص تكلفة المعالجة، التحكم في المعلومات.

**الجرد الفعلي للأصول:** تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخرزينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي المباني، السيارات، الآلات والأثاث.

كما وأن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية، إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول

**الموازنات التخطيطية:** الموازنة تمثل خطة كمية ومالية للمشروع ككل، ولوحداته الفرعية وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويمكن القول أن الموازنة ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة، فالموازنة بالإضافة إلى دورها التخطيطي، فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وما تشمله الموازنة من بيانات تقريرية موضوعة مسبقاً، ثم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد المسؤول عنها. الموازنة الشاملة تمثل نظام الرقابة وتقييم الأداء، لذلك تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديداً دقيقاً للتنظيم وأهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة، لكنه ينبغي التنويه إلى أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاماً كاملاً للرقابة بل هي جزء من هذا النظام، لذلك أعدت ضمن المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.

## المحاضرة رقم 09 (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

### تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك:

إن نظام الرقابة الداخلية يتكون من شقين، شق محاسبي وشق إداري؛ فالشق الإداري مرتبط بتحقيق أهداف ومفاهيم الكفاءة والفعالية في العمليات ويطلق عليها الرقابة الإدارية عن طريق النهوض بالكفاءة وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية، حيث تسعى البنوك إلى تقييم أدائها باعتبارها السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الوحدات أو الأقسام المختلفة ومراكز المسؤولية فيه للأهداف الموضوعية مسبقاً، ويتم ذلك عن طريق جملة من الأساليب لتقييم نظام الرقابة الداخلية الإداري من جهة وعدة إجراءات وقائية من جهة أخرى-

### 1. تقييم القسم الإداري:

#### أولاً: عناصر تقييم القسم الإداري

إن هدف نظام الرقابة الداخلية ليس حل مشاكل هذا القسم ولكنه يستخدم لاكتشاف المناطق التي تثير المشاكل، بحيث يعمل هذا النظام على بحث منظم عن المشاكل التي تتعلق بكفاءة الأداء في البنك وتقديم التوصيات من خلال المراجع الإداري الذي يقوم بإبداء رأيه دون تحيز لطرف معين.

ويمكن معرفة نتائج هذا التقييم باستخدام مجموعة من العناصر والتي يمكن حصر أهمها في ما يأتي:

**1. متابعة مدى الإلتزام بالبيئة التشريعية واللائحية والتنظيمية الرسمية:** من المتفق عليه أن البنوك تعمل في ظل بيئة تشريعية ولائحية وتنظيمية رسمية، أهمها بالطبع قانون البنوك ولائحته التنفيذية وقانون الشركات وقانون رأس المال وتعليمات البنوك المركزية، ويترتب على هذا الإطار التشريعي عدة آثار، أهمها مراقبة الحسابات في تخطيط أعماله، منها:

- إن البنك سيكون ملزماً بعدم الخروج على تعليمات البنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بحدود الإقراض ومخصصات مقابلة حسائر القروض والسلفيات،

- إن البنك سيكون ملزماً في تكوين إحتياجات قانونية يلزم استقطاعها من الربح القابل للتوزيع،

- إن هناك تقارير عن البنك تعدها جهات الرقابة مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال يجب على مراقب الحسابات فحصها جيداً،

- فحص ومناقشة الإدارة بخصوص سياسة مجلس إدارة البنك في الإقراض ومنح الإئتمان،

- طلب وفحص ملفات القروض - أو عينة منها - للتحقق من عدم خروج وثائق القرض كما تظهر في ملف القرض على القوانين واللوائح السارية وسياسة مجلس إدارة البنك،  
- في حالة الخروج على القوانين واللوائح يجب أن يحكم مراقب الحسابات على إثر هذا الخروج على القوائم المالية وما إذا كان يعتبر بمثابة تصرف غير قانوني.

## 2. الميزانيات التقديرية:

لها دور حيوي في عملية تخطيط البنك، وعادة تحرص إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، وعادة ما يتم تقييم أداء الوحدات المختلفة بالبنك ككل من خلال إمكانية تنفيذ الخطط الموضوعية، ويتم التعرف على ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعية في الميزانية، ولا يكف أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة المالية، إذ يعني ذلك تراكم الانحرافات خلال عام كامل، لذا تجرى المقارنات خلال فترات دورية، وذلك لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلافي أي قصور في حينه ذلك يتطلب بداية أن تكون بيانات الميزانيات التقديرية قد أعطيت بطريقة سليمة وبالدفقة المطلوبة وأن تحضى بإقتناع جميع مستويات التنفيذ وأن تشارك فعليا في إعدادها .

## 3. التقارير:

تعتبر التقارير من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها إحدى وسائل الإتصال بين المستويات المختلفة وتتضمن التقارير وفقا لأنواعها كذلك أرصدة القروض وأنواع الضمانات، متوسط سعر الفائدة وتحليل إيرادات ومصروفات البنك وأسباب التغيير في السيولة وهذا فضلا عن التقارير المتعلقة بنسب الإحتياطي والسيولة والمعاملات الجارية للبنك وكذلك تقارير النشاط والخدمات الأخرى .

## ثانيا: هيكل نظام الرقابة الداخلية الإداري

يعتبر هيكل نظام الرقابة الداخلية في البنوك بشقه الإداري الأداة الأساسية لتقييم فعاليته واعتباره الدعامة الرئيسية لبناء أي نظام للرقابة الداخلية السليم القادر على رفع أداء عمل البنك في مختلف مستوياته، والذي يتكون من عناصر أساسية أهمها: .

### 1. لجنة فعالة للمراجعة بالبنك:

حتى تساهم لجنة المراجعة بفعالية في تدعيم هيكل الرقابة الإدارية بالبنك التجاري يجب على نظام الرقابة الإدارية أن يراعي بشأنها ما يلي:

- أن يلتزم البنك في تشكيل وتقنين وتنظيم عمل اللجنة بكل من تعليمات البنك المركزي ومجلس إدارة هيئة السوق - إذا كان البنك مقيدا بالبورصة - والأصول المهنية في هذا الشأن،
- أن تمارس اللجنة أعمالها كجهة مستقلة لفحص وتقييم أعمال الإدارة،
- أن يكون هناك تعاون تام بين اللجنة ومراقب حسابات البنك.

### 2 مجلس إدارة مستقل:

حتى يساعد مجلس إدارة البنك على فعالية هيكل الرقابة الإدارية بالبنك يجب ألا يوجد تعارض مصالح بين أعضائه، وألا يكون لأي من أعضائه مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة في البنك، وأن يبذل كافة أعضاء المجلس أقصى عناية في مباشرة أعمالهم والوفاء بمسؤولياتهم.

### 3 إدارة مراجعة داخلية فعالة:

من الطبيعي أن يحتوي الهيكل التنظيمي للبنك على إدارة للمراجعة الداخلية، تعمل كأداة للرقابة الداخلية المالية والإدارية بالبنك، ولدعم فعالية إدارة المراجعة الداخلية بالبنك في تشغيل هيكل الرقابة الإدارية يجب مراعاة ما يلي:

- أن تكون هذه الإدارة مستقلة تنظيمياً، أي تتبع مجلس الإدارة مباشرة،  
- أن تتحقق إدارة المراجعة الداخلية من مدى إلتزام البنك بالقوانين واللوائح ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي، ومجلس إدارة هيئة سوق المال،

- أن تتحقق من تنفيذ إجراءات وسياسات إدارة البنك بمعرفة كافة الأقسام والإدارات والفروع،  
- توجيه إهتمام الإدارات وكذا لجنة المراجعة نحو أهم المشاكل التشغيلية التي تواجه أقسام وإدارات البنك،  
- أن تمارس أعمالها جيداً في مجال تكنولوجيا المعلومات سواء كأدوات للمراجعة أو كأدوات لتشغيل نظام المعلومات بالبنك،  
- مراعاة استمرارية فعالية الرقابة على تدفق الأموال من وإلى البنك،  
- تطوير إجراءات المراجعة الداخلية باستمرار،  
- التعاون المستمر والإيجابي مع مراقب الحسابات.

#### **4. الدور الرقابي الفعال للجان الفحص العليا:**

عادة ما يقوم مجلس إدارة البنك بتشكيل وتنفيذ لجان عليا تابعة له خاصة بمتابعة أو فحص أو مراقبة أداء أقسام وأعمال أو أنشطة معينة. ومن أمثلة ذلك، لجنة القروض، لجنة الإستثمار، لجنة منح الإئتمان، لجنة شؤون العاملين... الخ، وكلها بمثابة عناصر لبيئة الرقابة التنظيمية.

#### **5. نظم الحاسبات الآلية المتقدمة:**

من الواضح إتجاه البنوك الآن نحو النظم الآلية وبالتالي السير في طريق المستندات غير الورقية للمعاملات البنكية، ولأهمية الحاسبات في تدعيم فعالية هيكل الرقابة الإدارية لدى البنوك، لذلك يجب مراعاة ما يلي:  
- أنه إذا كان من السهل على الغير الدخول إلى نظام الحاسوب الآلي لدى البنك فمن السهل أيضاً التلاعب في أرصدة وتحويلات العملاء،

- أنه يجب عليه التركيز على مجالات الغش الإداري باستخدام الحاسبات الآلية،  
- أن يجب عليه تقييم مدى ملائمة الرقابة الداخلية باستخدام الحاسوب الآلي ومدى وجود وإمكانية أداء إجراءات المراجعة، حتى يتم تخطيطها مسبقاً،  
- في حالة تعاقد البنك على مركز خدمات لتشغيل بعض معاملات البنك آلياً يجب على مراقب الحسابات أن يطلب تقريراً عن مراجعة أعمال هذا المركز،

- أن يستخدم مراقب الحسابات تقرير مراجعة أعمال مركز الخدمة هذا في تقدير خطر الرقابة، ومن ثم تحديد مدى وطبيعة الإختبارات التي يجب عليه أدائها لأعمال مركز الخدمة.

#### **2. تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي:**

تشمل الرقابة الداخلية المحاسبية الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات والتسجيلات التي تتعلق بحماية أصول وخصوم البنك والوقوف على المركز المالي الفعلي له الذي تعكسه نتيجة الدورة المحاسبية في نهاية السنة المالية.  
ويعتبر الشق المحاسبي في نظام الرقابة الداخلية في البنوك العصب الحيوي لنجاحته وسلامته. من خلال ما يوفره من ضمانات أساسية لحماية وتنمية المركز المالي للبنك، وتسييل الضوء على أهم مراكز القوة والضعف فيه، مما يسهل إلى حد بعيد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي بصفة خاصة ونظام الرقابة الداخلي المتكامل بصفة عامة.

#### **1. مخطط الحسابات المصرفية:**

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل عملياتها المحاسبية طبقاً لمخطط الحسابات المصرفي، وتخص إلزامية المطابقة الترميز والإسم ومضمون حسابات العمليات، وأن تكون طرق تقييم وعرض الحسابات المستعملة متماثلة بين فترة وأخرى، فيعتبر بذلك المنهج السليم والوحيد لتسجيل العمليات ورقابتها داخلياً أو خارجياً، وتقييم مدى سلامة الجانب المحاسبي والمالي للبنك.

## **2 أدوات الرقابة المحاسبية:**

ويمكن أن نميز بين عدة أدوات للرقابة المحاسبية في البنوك، يتم عرض أهمها كما يلي :

**1. الرقابة القبلية والبعدية:** بصفة عامة يمكن أن نميز بين صنفين للرقابة، إحداهما قبلية تعتمد على رقابة شروط العملية قبل حدوثها، وتستخدم بصفة أساسية في الجانب المحاسبي في رقابة جميع عناصر القيد قبل تسجيله في دفتر اليومية، أما الصنف الثاني الرقابة البعدية؛ فتركز على رقابة العملية بعد تحققها، فالمراقب يراقب حركة الحسابات.

## **2 الرقابة من خلال الجرد:**

تعتبر الملاحظة المادة الوسيلة الأفضل للتأكد من وجود الأصل بالبنك، فالمراقب يستخدم ذلك كلما سمحت الفرصة خلال فترات الجرد، ويتم الفحص المادي أو العد على مختلف مكونات الميزانية وخاصة النقدية الوطنية والأجنبية، وسائل الدفع بالمحفظة، ملفات القروض، الإستثمارات، مخزون المطبوعات، ... الخ ويزر دور المراقب في تقييم نوعية إجراءات الجرد، وأخذ المعلومات الضرورية حول الرقابة على استقلالية الدورات المحاسبية، وإعداد تقرير سير عملية الجرد بطريقة تضمن احترام تعليمات البنك وضمان جرد فعلي للأصول، إلا أن ذلك يتطلب وضع تقنيات أخرى للتأكد من ملكية وقيمة الأصول، لأن الجرد يؤكد وجوده فقط.

## **3 الرقابة من خلال التبرير:**

ويقوم برنامج عمل المراقب عند إستلام المستندات الثبوتية على تغطية جانبيين، التأكد من نوعية إعداد هذه المستندات ثم تحليلها؛ فيتم التحقق من جودة تأشيرة الموظف المعد للمبرر، ومقارنة مدى تطابق الرصيد المبين في حالة المقارنة والحساب المقابل في ذلك التاريخ، وكذلك التأكد من مجموع الطرف المدين والدائن، والفرق الذي سيعطيه الرصيد الرقابة الحسائية).

## **4 الرقابة من خلال المقارنة البنكية:**

تسمح هذه التقنية من مراقبة حسابات البنك المفتوحة لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية، عن طريق مقارنة قيمة الحساب في دفاتر البنك بقيمة كشفه لدى الغير، فإن وجود عدم تطابق في القيمة فإنه يدل على أن هناك عمليات تم تسجيلها لدى البنك ولم يسجلها الغير أو العكس. ويعتمد برنامج عمل المراقب من خلال تتبع الدفاتر الثبوتية للحسابات من وجود توقيع العون المكلف بإعداد بطاقة المقارنة والتأكد من تطابق الحسابات وفي نفس التاريخ، والتحقق من أسطر التسجيلات المصرح بها لدى البنك وليس لدى الغير أنها تظهر في دفتر اليومية للبنك، ولا تظهر لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية والعكس، وتحليل دقيق للتسجيلات المحاسبية وخاصة؛ تلك التي تمثل المبالغ المرتفعة والعمليات غير العادية، ومطابقة الوثائق الثبوتية لها، وكذلك متابعة الأسطر الخاصة بالمبالغ المتساوية ولكن بتواريخ مختلفة والتي تتكرر من شهر إلى آخر.

## **5 الرقابة من خلال التصديق:**

تتطلب هذه التقنية تصديق الأشخاص والبنوك والمؤسسات التي تقييم علاقة عمل بالبنك، فيتم طلبها خلال فترة إقفال الحسابات، أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية سليم وكفاء فيمكن أن تكون طلبات التصديق لفترات أخرى، إلا أنه يجب أخذ فترات الإجابة على طلبات التصديق بعين الإعتبار عند تخطيط عملية الرقابة. وأبسط الطرق في هذا المجال تتمثل في طريقة التصديق المباشر؛ أين يقوم المراقب بالطلب من الغير الذي تربطه علاقة بالبنك التأكيد المباشر لمعلومات متعلقة بعملية أو رصيد أو معلومات أخرى، إلا

أن هذا الإجراء الرقابي لا يمكن اعتباره مستقل عن نظام الرقابة المحاسبية بل يكون متكامل معه مباشرة ويمثل إحدى مكوناته حتى يحقق أهدافه.

### 3 الرقابة على الحسابات وأسس تقييمها:

إن نظام الرقابة الداخلية في شقه المحاسبي يحاول الإلمام بمختلف الجوانب المحاسبية من تسجيلات محاسبية ومستندات ثبوتية ودفاتر متابعة، والتي تتم على مختلف الأصناف أو المجموعات المكونة لمخطط الحسابات المصرفية ، ولا يمكن الإنقاص من أهمية أي مجموعة وذلك لما تكتسبه من أهمية بالغة لتحديد المركز المالي والمحاسبي للبنك، وفي سبيل تحقيق رقابة داخلية فعالة فإنه يجب اتباع مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والميدانية للرفع من كفاءة وأداء نظام الرقابة المحاسبي.

.وتتم معالجة كل حساب حسب خصوصيته.

### 3 التقييم المالي: يهدف التقييم المالي إلى :

. حماية الأصول المالية.

. توفير الثقة والتكامل للمعلومات المالية.

. الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة من خلال إعداد القوائم مالية متجانسة تفيد عمليات اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

و يتم تحليل المعلومات المالية من خلال:

القوائم المالية الأساسية.

تحليل النسب المالية أهمها: نسبة القدرة على السداد، توزيع المخاطر، معامل السيولة، معامل الأموال الخاصة .

### المحاضرة رقم 10: (تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية)

يلزم النظام رقم 08-11 المؤرخ في 18 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، بأن يحتوي جهاز الرقابة على:

- **نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية:** يتضمن رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات، و رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وأحيرا وفعالية وملاءمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها.
- **هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات:** يجب أن تحترم البنوك الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، فيتعين على التنظيم الذي تم تأسيسه ضمان مجموعة من الإجراءات المسماة " مسار التدقيق " والتي تسمح ب:
  - ✚ إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني؛
  - ✚ إثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية؛
  - ✚ يجب أن يكون ممكنا من خلالها الرجوع بواسطة مسار متواصل إلى وثيقة تلخيصية والعكس؛
  - ✚ إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريق البيانات المناسبة (الجرد المادي، تجزئة الأرصدة...)
  - ✚ تفسير تطور الأرصدة من إقفال محاسبي إلى آخر وذلك بالاحتفاظ بالحركات التي أثرت على البنود.
- **أنظمة قياس المخاطر والنتائج:** يجب أن تضع البنوك أنظمة قياس وتحليل المخاطر، وتكييفها مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفاعلي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات ، على الخصوص منها مخاطر القرض

والتركيز والسوق ومعدل الفائدة الإجمالي والسيولة والتسوية وعدم المطابقة وكذا خطر العملياتي، كما يجب على البنوك تقييم نتائج عملياتها بانتظام.

● **أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر:** يجب أن تضع البنوك أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القرض ومخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن عمليات ما بين البنوك ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر معدلات الصرف ومخاطر السيولة والدفع مع إظهار الحدود الداخلية والظروف التي من خلالها يتم احترام هذه الحدود ، كما يجب أن تحتوي أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر المذكورة، على جهاز حدود شاملة داخلية .

● **نظام حفظ الوثائق والأرشيف:** تقوم البنوك بإعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة، ويجب أن تحدد هذه الدلائل على الأقل ، كصفات التسجيل والمعالجات واسترداد المعلومات والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات، وتقوم أيضا بإعداد مجموع وثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية خاصة:

✚ مختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة؛

✚ المهام المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة؛

✚ القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأجهزة ؛

✚ الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال؛

✚ وصف أنظمة قياس المخاطر؛

✚ وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛

✚ وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة؛

✚ كصفات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني.

## المحاضرة رقم 11:

هيئات الرقابة المصرفية حسب التشريع الجزائري: يُوَظَر ويراقب البنوك بأجهزة عديدة للرقابة القانونية، أهمها ما يلي:

-محافظو الحسابات

-اللجنة المصرفية.

-المفتشية العامة للبنك المركزي

- مراقبة محافظي الحسابات:

تعد الرقابة المنوطة بمحافظي الحسابات مهمة قانونية ممدودة وواسعة، وبهذا يعتبر محافظو الحسابات بمثابة الغير بالنسبة للمؤسسة، باعتبارهم لا يساهمون في اتخاذ قرارات التسيير، فلمحافظي الحسابات مهمة قانونية مستمرة ومستقلة. وبالإضافة إلى الإثبات الخطي للحسابات السنوية ومراجعة مصداقية وصحة المعلومات الموجهة للجمهور، فقد دعمت وظيفة محافظ الحسابات بسلطة واسعة للاستقصاء، وتقدير الإجراءات والوسائل الخاصة لإنماء قدرته واستقلالته. وترجم المهمة القانونية لمحافظي حسابات مؤسسة القرض بالتزامات خاصة تقع على عاتقهم، وتزيد من مسؤوليتهم المدنية المهنية.

**الالتزامات المسندة لمحافظي الحسابات:**

تتميز مهمة محافظ الحسابات بالاستمرار والدوام، حيث يلتزم المحافظ بتنفيذ المراجعة أين تكون النتيجة العادية لها هي إثبات الحسابات. وحتى يتمكن المحافظ من أداء وظيفته بفعالية، يشترط أن يكون ملما بالقواعد التنظيمية الخاصة المطبقة على القطاع المصرفي، والتي تسمح له بضبط الميادين والأنظمة وتوجيه النشاط، وذلك بهدف تحديد الأخطار التي يمكن أن يكون لها انعكاس هام على الحسابات. وتتجلى الالتزامات الخاصة المنوطة بمحافظي الحسابات فيما يلي:

مهمة إثبات المبادئ الخاصة: بحيث يكون على محافظي الحسابات القيام بما يلي:

- إثبات صحة المبلغ الإجمالي للأجور المدفوعة للمأجورين الأحسن؛

- عند الضرورة، إثبات الميزانية بقصد توزيع المسبقات على الربحية أو على حصص الدائنين؛

- إثبات صحة رصيد الحسابات المحدثة عند رفع رأس المال، من خلال مقاصة مع ديون على المؤسسة؛

- توقيع ملاحظات على المعلومات المحدثة من قبل المؤسسات التي تقوم بالطلب العلني للدخار

مهمة الاعلام: يكون على محافظ الحسابات إبلاغ الجمعية العامة بالاختلالات والتجاوزات الموجودة. من خلال:

- ضمان احترام المساواة والعدالة بين المساهمين؛

- السهر على احترام الأحكام المتعلقة بأسهم الضمان المقدمة من طرف الإداريين) أو أعضاء مجلس المراقبة)، والتصريح بكل

اعتداء أو تجاوز في تقريرهم المرفوع للجمعية العامة؛

- فحص المساهمات المأخوذة من قبل المؤسسة، فإذا لم يتم ذكرها في تقرير مجلس الإدارة، يكون على المحافظين التنويه بها في

تقريرهم المرفوع للجمعية العامة؛

- السهر على تبليغ المبلغ الإجمالي للأعباء الراجعة للفوائد الخاضعة للضريبة للجمعية العامة للمساهمين القادمة.

مهمة كشف الأعمال الجنوحية (الجنح):

- يقصد بالجنح هنا، تلك المتعلقة بعمل هيكل المؤسسة، فالتزام التبليغ يجب أن يكون مرتبطا بموضوع مهمة محافظي الحسابات،

والتي تنحصر في مراقبة تطبيق القواعد المرتبطة بنشاط المؤسسة؛

- على محافظي الحسابات الإعلان عن الأعمال ذات الطابع الجنوحي، مما يتطلب منهم المعرفة المعمقة بالتشريع الجزائري فيما

يتعلق بالمؤسسة أو قانون الأعمال؛

### 3-التزامات محافظي الحسابات في إطار قانون النقد والقرض:

يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنوك الأجنبية، أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل .

كما تحدد مضمون ودورية تقارير وأعمال المراقبة الناتجة عن المسؤولية المنوطة بمحافظي حسابات البنك أو المؤسسة المالية، والملمزمين

بإرسال التقارير الآتية إلى محافظ بنك الجزائر . نسخة من التقارير المرفوعة إلى الجمعية العامة للمساهمين و/أو إلى هيكل المؤسسة،

وينص ذلك خاصة على ما يلي:

التقرير السنوي المستقل والذي يعبر فيه محافظو الحسابات عن رأيهم حول وضعية المؤسسة محل المراقبة في ضوء مراجعتهم، حيث

يشكل هذا التقرير- المؤسس وفق الأشكال المسلم بها دوليا -المستند القاعدي لإعلام الغير؛ تقرير سنوي، والذي يفصل إجراءات

مراجعة كل مرحلة أو مجموع مراحل الأوضاع المالية . والمحاسبية المطبقة من قبل محافظي الحسابات، في ضوء المعايير الوطنية

والدولية وتعليمات السلطات النقدية وسلطات الرقابة المصرفية . كما أن تطبيق مثل هذه الإجراءات، يقود محافظي الحسابات إلى

تكوين رأيهم حول المؤسسة موضوع المراقبة.

تقرير خاص حول المراقبة التي قام بها محافظو الحسابات، ويجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أربعة أشهر، ابتداء من

تاريخ إقفال كل سنة مالية، ويستند هذا التقرير خاصة إلى المخالفات والتجاوزات، ومعايير التسيير المطبقة على البنوك والمؤسسات

المالية . كما يرفع محافظ الحسابات في هذا التقرير، المخالفات العرضية للقوانين والأنظمة، التعليمات والتوجيهات سارية المفعول،

وكذلك الاختلافات بين تواريخ رصد السنتين الماليتين محل المراجعة في تصنيف مراحل الميزانية، وفي المبادئ والمعايير المحاسبية

(مخطط الحسابات المصرفي، إجراءات المحاسبة...) المتبعة من قبل المؤسسة محل المراقبة، ونتائجهم على الوضعية المالية) جدول

النتائج، الميزانية (...). كما يشير هذا التقرير أيضا إلى ما يلي:



درجة تكيف المؤسسة محل المراقبة مع معايير التسيير المطبقة، وخاصة ما يتعلق بالنسب الاحترازية) حالة المخاطر، الأوضاع السداسية والسنوية لنسب الملاءة وتقسيم المخاطر، الأوضاع السداسية والسنوية لتصنيف وتخصيص مؤونات الديون، أوضاع نسب الالتزامات الخارجية بالعملية الصعبة)...؛ نقاط الضعف الملاحظة في نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة) المراقبة السلمية وفصل المهام، تفويض الصلاحيات (...، واقتراحات التحسين والإجراءات المتخذة في هذا الإطار من طرف الإدارة. نسخة من التقرير الخاص المقدم للجمعية العامة، حول منح المؤسسة لأية تسهيلات النقد والقرض، والممثلين في المسيرين والمساهمين أو المؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية، وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية يقدم هذا التقرير لممثليها في الجزائر.

على محافظي الحسابات أن يرفعوا محافظ بنك الجزائر - فوراً - تقريراً بكل مخالفة التنظيمية وتعليمات وتوجيهات السلطات النقدية وسلطات الرقابة المصرفية.

وبالإضافة إلى المخالفات المرفوعة إلى محافظ بنك الجزائر بمجرد اكتشافها، فعلى محافظي الحسابات أن يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقرير متابعة في تاريخ 30 جوان من كل سنة حول وضعية المؤسسة التي يقومون بمراقبتها، وخلال (45) يوماً التي تلي تاريخ 30 جوان. ولا يعبر هذا التقرير عن رأي مستند إلى مراقبة نظامية، ولكن يستند إلى مراجعة تحليلية، والتي تهدف إلى إظهار التطور السداسي للمجاميع المالية والنسب الاحترازية.

كما أن مديري البنوك والمؤسسات المالية ملزمين بمساعدة محافظي الحسابات في تأدية مهامهم، وذلك بأن يضعوا تحت تصرفهم كل التنظيمات) الأنظمة، التعليمات، الأوامر، التوجيهات (... الصادرة عن السلطات النقدية وسلطات الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى كل المعلومات التي يطلبها المحافظون خلال مزاولتهم لنشاطهم.

**اللجنة المصرفية:** اللجنة المصرفية مكلفة ب: مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.

- تفحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على وضعياتها المالية واحترام قواعد السير الحسن للمهنة.  
- كما تعين المخالفات عند الاقتضاء "المخالفات التي يرتكبها الأشخاص الذين يمارسون المهنة بدون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها. دون المساس بالملاحظات الجزائية والمدنية.  
العقوبات تمتد من الإنذار إلى التوبيخ، المنع من ممارسة بعض الأنشطة وتصل إلى حد سحب الاعتماد. لإضافة إلى العقوبات المالية الإضافية تساوي الحد الأدنى لرأس المال.

تكلف الأمانة العامة للجنة المصرفية بالعلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية، وكذا محافظي الحسابات.

#### **المديرية العامة للمفتشية العامة للبنك المركزي:**

تمثل مهمة المديرية العامة للمفتشية العامة في مراجعة ومراقبة كل أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم والتسيير الإداري من جهة، وبالعمليات المصرفية والمالية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية تجاه الخارج وسوق الصرف وحركات رؤوس الأموال مع الخارج من جهة أخرى.  
كما تقوم المديرية العامة للمفتشية العامة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية، وذلك بتنظيم الرقابة المستندية وممارسة الرقابة الميدانية.  
ولممارسة مهامها، تقسم المديرية العامة للمفتشية العامة إلى مديرتين، إحداها مسؤولة عن الرقابة الداخلية، والأخرى مكلفة بالرقابة الخارجية لحساب اللجنة المصرفية.

**أنواع الرقابة المؤسساتية) التي تقوم بها اللجنة المصرفية والمفتشية العامة):**

## الرقابة المستندية:

ترتكز الرقابة المستندية على فحص الوثائق والمستندات المحاسبية حيث تنجز هذه الرقابة على أساس المستندات المحاسبية التي ترسلها البنوك إلى اللجنة المصرفية بانتظام، كما تتدعم أيضا بالمقابلات المنتظمة التي يجريها المكلفون بالرقابة مع إطارات ومسيري مؤسسات القرض.

تتميز الرقابة المستندية بالدوام والاستمرار، كما تكون رقابة شاملة، فهي تخص كل المؤسسات الخاضعة للمراقبة، وهذا ما يسمح باستعمال مقارنات عبر الزمن وللمجموعة متجانسة.

وتغطي الرقابة المستندية مجموع الأنظمة والقوانين البنكية، كما تحصل على معلوماتها من مصادر متعددة، نذكر من بينها : مؤسسات القرض، تقارير التحقيقات الميدانية، محافظي الحسابات، قواعد البيانات الداخلية... الخ.

**الرقابة الميدانية:** في إطار الأحكام التنظيمية، وبالإضافة إلى الرقابة المستندية المنجزة على أساس تصريجات البنوك والمؤسسات المالية، هناك الرقابة الميدانية والتي تمارس على مستوى البنوك والمؤسسات المالية ( المقر الاجتماعي والوكالات)، حيث تكون مهام هذه المراقبة دقيقة ودورية وحسب قطاع النشاط أو كاملة، وذلك طبقا لبرنامج مسطر من قبل اللجنة المصرفية. وإن الإطلاع على الملفات القانونية الداخلية، والتحليل الميداني للنشاط والهيكلة القانوني والإداري والمالي للبنك، يسمحان بمراجعة مدى صحة كل من ملفات الاعتماد والملفات التابعة لمصلحة الرقابة المستندية، كما يسمحان بمراجعة بعض النقاط المتعلقة أساسا بالطبيعة القانونية للبنك، أنشطته الأساسية، شبكة وكالاته وشبكة المراسلين، بالإضافة إلى الوسائل التقنية والموارد البشرية، ومعرفة مكانة البنك داخل النظام المصرفي وتطوره) ويخص ذلك الودائع، القروض، الأموال الخاصة.